الاقتصاد الموريتاني
2022 - 2019
صمود وانتعاش

نشرة
وزارة الشؤون الاقتصادية

دجمبر 2022

نشرة فصلية تصدرعن وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية العدد التجريبي

تأهل موريتانيا للاستفادة من برنامج مؤسسة تحدى الألفية..

تزكية للرؤية الاقتصادية لرئيس الجمهورية

نشرة
وزارة الشؤون الاقتصادية

المدير الناشر

أحمد محمدو
المستشار المكلف بالاتصال
والعلاقات العامة

لجنة القراءة

د . يسلم حمدان ، مكلف بمهمة.
د. انكنوركودورو هارون ، مكلف بمهمة.
عزالدين داداه ، مكلف بمهمة.
د. المصطفى سيدي محمد ، المستشار الاقتصادي.
د. محمدو امبابه ، مستشار مكلف بالإصلاحات.
محي الدين سيدي باب ، مدير مشاريع التهذيب و التكوين .

للإتصال :

0022245251477
البريد الإلكتروني :
Ouldmodou@economie.gov.mr

ص ، ب : 238
شارع نيلسون مانديلا
نواكشوط - موريتانيا

Www.economie.gov.mr

فخامة رئيس الجمهورية خلال ترؤسه
لأعمال المجلس الأعلى للاستثمار في موريتانيا:

سنقوم بكل ما من شأنه تعزيز ثقة المستثمرين ..

تقرير شهر سبتمبر لمتابعة تنفيذ المشاريع في موريتانيا:

تحسن أداء أكثر من نصف المشاريع التي يتم السحب عليها

التضخم في موريتانيا 2019-2022

موريتانيا في الاجتماعات السنوية لمؤسسات برايتون وودز:

مشاركة فعالة.. ومباحثات مثمرة

كلمة الوزير

أوسمان مامودو كان
وزير الشؤون الاقتصادية
وترقية القطاعات الإنتاجية

إن وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية، مثل بقية القطاعات الأخرى، على دراية بالتقدم المحرز في مجال تعميم النشاطات التي تم تنفيذها والنتائج المتحصل عليها كما هي واعية بالعمل الذي ما يزال يتعين القيام به على هذا الصعيد. ومع ذلك، يبدو أنه إذا أردنا تعميق التواصل وتوسيعه وتنويع الخيارات، فإننا بحاجة إلى وسائل وقنوات تكميلية تتكيف مع المتطلبات المتنوعة والمتغيرة لشركائنا. وفي هذا السياق يتنزل تصميم هذه النشرة كمحور من مجموعة أدوات الاتصال التي على الوزارة استكشافها.

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه النشرة التي يراد لها أن تكون فصلية، في نشر المقالات التحليلية حول مواضيع الساعة، والمعلومات المتعلقة بمهام الوزارة وحصيلة عملها وتعزيز شراكتها مع الشركاء الفنيين والماليين. ونسعى من خلال المعلومات المقدمة، إلى جذب اهتمام الجمهور المستهدف وتزويده بالمعطيات حول النشاطات التي يقوم بها القطاع.

أيها القراء الأعزاء؛

على الرغم من السياق الخاص الذي اتسم بأزمة كوفيد 19، فقد تم تنفيذ العديد من الإجراءات الهامة في السنوات الأخيرة، تمشيا مع التوجيهات الاستراتيجية والبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني. وقد أسفرت هذه النشاطات عن نتائج معتبرة في مجال التخطيط، وتسريع الإصلاحات لتحسين مناخ وممارسات الأعمال، وتطوير الاستثمار الخاص (الوطني والأجنبي)، وتعبئة التمويل والحكامة الاقتصادية والنهوض بالشركات الصغيرة والمتوسطة...

ومع أن هذه النشرة مصممة لتكون ثمرة للخبرة الفنية لأطر الوزارة، فستكون صفحاتها مفتوحة بالضرورة لمساهمات العديد من الكفاءات. ومن هنا تأتي الحاجة إلى احترام الخط التحريري المحدد لتسهيل اختيار المواضيع المعالجة وأولوياتها، وإعطاء المحررين إرشادات لكتابة محتوى عالي الجودة.

ومراعاة لتنوع القراء الأفاضل، نقدم في هذه النشرة، معلومات مبسطة وشاملة ولكن أيضًا تحليلا معمقا لأحد مواضيع الساعة. والقراء الرئيسيون المستهدفون هم القطاعات الوزارية، والقطاع الخاص، وشركاء الوزارة، والباحثون، والمواطنون الموريتانيون الراغبون في معرفة المزيد عن الحياة الاقتصادية للبلاد، وكوادر الوزارة الذين يمثلون، بمستوياتهم المختلفة، الأطراف الفاعلة في صياغة هذه الأداة ومن على أدائهم تتوقف سمعة الوزارة. وبناء عليه، أحث جميع أطر الوزارة على بذل الجهد والتفاني من أجل إنجاح هذه النشرة.

أيها القراء الأعزاء،

ندعوكم لدعمنا من خلال القراءة المتأنية لمختلف الأعداد وإرسال ملاحظاتكم إلينا، وحتى مساهماتكم من أجل تحسين الإصدارات المستقبلية.

تأهل موريتانيا للاستفادة من برنامج مؤسسة تحدى الألفية..

تزكية للرؤية الاقتصادية لرئيس الجمهورية

تمكنت موريتانيا خلال شهر ديسمبر2022 من التأهل لبرنامج تحدى الألفية، خلال مشاركة فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في القمة الأفرو أمريكية المنعقدة في واشنطن، بمشاركة وفد رفيع المستوى ضم كلا من أصحاب المعالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج، السيد محمد سالم ولد مرزوك، ووزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية، السيد أوسمان مامودو كان، ووزير البترول والطاقة والمعادن، السيد عبد السلام ولد محمد صالح، ومدير ديوان رئيس الجمهورية، السيد اسماعيل ولد الشيخ أحمد، وسفيرة موريتانيا في واشنطن، السيدة سيسه بنت الشيخ ولد بيده.

الإعلان عن التأهل جاء على لسان الرئيس الأمريكي السيد جو بايدن، الذي كشف أن موريتانيا تم اختيارها من طرف مؤسسة تحدي الألفية الأمريكية لتحصل على برنامج تمويل يمكنها من تعزيز الجهود التي تقوم بها لمكافحة الفقر وتعزيز النمو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأوضح الرئيس الأمريكي أمام قادة نحو خمسين بلدا إفريقيا أن برنامج التمويل هذا، يشكل بالنسبة لبلاده، دعما للتوجهات الإيجابية للسلطات الموريتانية والتزاما لصالح الشعب الموريتاني من أجل الارتقاء بمستوى التنمية الاجتماعية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

وكان فخامة رئيس الجمهورية، قد التقى في واشنطن، رئيسة مؤسسة تحدي الألفية، السيدة آليس باترسون أولبرايت. وقد سلمت رئيسة المؤسسة خلال اللقاء رسالة انطلاق برنامج التعاون بين بلادنا وهذه المؤسسة، وهو ما يعتبر الانطلاقة الرسمية لبداية التعاون.

ويعتبر اعتماد برنامج التعاون بين موريتانيا وهذه المؤسسة العريقة هو الأول من نوعه حيث لم يسبق لبلادنا أن استفادت من تدخلات هذه الهيئة التي تمول المشاريع التنموية في العديد من دول العالم. كما تشكل جدارة التأهيل هذه رسالة قوية تفيد بمدى نجاعة الاصلاحات والسياسات والاقتصادية المنتهجة من طرف بلادنا في السنوات الأخيرة، حيث أن هذه المؤسسة لا تقدم المنح إلا للبلدان التي لديها رؤية اقتصادية واضحة وإمكانات واعدة للنمو الاقتصادي. وتمر عملية اختيار الدول للتأهل لهذا البرنامج بتدقيق معمق حيث يتضمن تقييم مقدم من طرف جهات خارجية في 20 مجالاً مختلفًا(مؤشر) من بينها الحقوق السياسية، والحريات المدنية، وكفاءة الحكومة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، ومعدل التضخم والانفاق الحكومي على الصحة،... الخ.

وقد تمكنت بلادنا من تجاوز عتبة التأهل في أكثر من نصف هذه المجالات بشهادة عدد من الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة المعنية بمتابعة هذه الملفات على المستوى العالمي مما يشكل شهادة تزكية أثمرت امكانية الاستفادة من هبات، في إطار برامج مؤسسة تحدي الالفية، قد تصل الى 500 مليون دولار أمريكي.

وتضم الجهات التي تصدر هذا التقييم كلا من البنك وصندوق النقد الدولين ومنظمة بيت الحرية الامريكي ( )، ومراكز بحوث جامعية ومراسلون بلاحدود ومنظمة الصحة العالمية...الخ.

فخامة رئيس الجمهورية خلال ترؤسه لأعمال المجلس الأعلى للاستثمار في موريتانيا:

سنقوم بكل ما من شأنه تعزيز ثقة المستثمرين ..

ترأس فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني أعمال المجلس الأعلى للاستثمار في موريتانيا الملتئم في دورته الأولى يوم الخميس 15 سبتمبر 2022 بالمركز الدولي للمؤتمرات في نواكشوط.
وأكد فخامته بهذه المناسبة أن المجلس الأعلى للاستثمار في موريتانيا يعد ترجمة فعلية لمحور مهم من استراتيجية تطوير وترقية الاستثمار في بلادنا، لكونه يمثل فرصة جيدة لصهر كل التجارب، بما سينعكس إيجابا على واقع الاستثمار في بلادنا. كما عبر عن أمله في أن يسهم هذا المجلس في النهوض بقطاع الاستثمار، وخاصة في ظل الفرص الكبيرة المتاحة في بلادنا، وما يتوفر فيها من موارد طبيعية متنوعة، يتطلب استغلالها إنشاء بنى تحتية داعمة للنمو.

وجدد فخامة الرئيس عزمه على المضي قدما في عمل كل ما من شأنه تعزيز ثقة المستثمرين الوطنيين والأجانب في مناخ الأعمال والاستثمار في بلادنا، وتذليل كل الصعوبات التي تعترض تطوير الاستثمارات الخاصة في مختلف المجالات.
وقد أعرب المشاركون في الاجتماع عن تقديرهم لإدراك فخامة رئيس الجمهورية لمكامن الخلل التي تعترض تحسين مناخ الاعمال وتثمينهم لإنشاء هذا المجلس مما يمثل خطوة هامة على طريق معالجة العراقيل والمصاعب التي يمكن أن تعترض المستثمرين المحليين والدوليين مما سيعزز من جذب الاستثمارات. كما أشادوا بالقيمة المضافة الكبيرة التي يمنحها ترأس صاحب الفخامة لأعمال هذا المجلس، وثمنوا الاستقرار السياسي والأمن اللذين تنعم بهما البلاد في محيط مضطرب باعتبار الاستقرار شرطا ضروريا لجلب رؤوس الأموال.
وناقش المجلس باستفاضة فرص الاستثمار المتاحة في بلادنا، وكذا الإصلاحات الضرورية للتغلب على العوائق التي تعترض مسار الاستثمار والمستثمرين، حيث قدم الأعضاء جملة من المقترحات شملت تحسين الإطار القانوني والقضائي، وتفعيل صندوق الضمان المركزي بغية المساهمة في تسهيل ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويلات المناسبة، إضافة إلى توحيد تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على ترقية القطاعات الإنتاجية.
وللتأكيد على الأهمية القصوى التي يوليها لهذا المجلس، أمضى فخامة رئيس الجمهورية عدة ساعات في الاستماع للمشاركين في الاجتماع مع تأكيده من جهة أخرى، أن التوصيات التي ستصدر عن الاجتماع ستأخذ بعين الاعتبار من طرف الحكومة.
وبتاريخ 28 سبتمبر 2022، قدم معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية، السيد / أوسمان ماودو كان، بيانا أمام مجلس الوزراء يتعلق بنتائج أعمال الدورة الأولى للمجلس الأعلى للاستثمار في موريتانيا، وأوضح فيه الخطوط العريضة لخارطة الطريق التي سيتم وضعها وتطبيقها من أجل تجسيد التزام فخامة رئيس الجمهورية المتعلق بتنفيذ التوصيات الصادرة عن هذا الاجتماع.
وفي هذا الإطار، يتواصل على مستوى الوزارة مسار إعداد مصفوفة الإجراءات الخاصة بتفعيل التوصيات المذكورة، وهي المصفوفة التي سيتم عرضها على المجلس في اجتماعه القادم ضمن تقرير مفصل سيكشف مستوى التقدم المحرز وطبيعة التحديات التي يتعين تذليلها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في مجال جذب الاستثمارات الضرورية لتنمية البلاد.
وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للاستثمار في موريتانيا كان قد أنشئ بموجب مرسوم رئاسي صادر بتاريخ 07 فبراير 2020 كهيئة استشارية تخضع للسلطة المباشرة لفخامة رئيس الجمهورية. ويتكون هذا المجلس من 32 مستثمرا من 14 دولة في أربع قارات، إضافة إلى موريتانيا، ويمثل هؤلاء المستثمرون شخصيات ذات مستويات سامية تمكنوا من خلق ثروات هامة في بلدانهم.
ويعول على هذا المجلس في الإسهام في تعزيز فرص الاستثمار في موريتانيا والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال اقتراح التدابير المحفزة والملائمة لتنمية الاستثمار الخاص الوطني، والأجنبي.

■ ■ ■

تقرير شهر سبتمبر لمتابعة تنفيذ المشاريع في موريتانيا:

تحسن أداء أكثر من نصف المشاريع

بعد بضعة أشهر من إطلاق البرنامج الإصلاحي الهادف لتحسين وتسريع تنفيذ مشاريع التنمية وبرامج الاستثمار العمومي طبقا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، قدم معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد أوسمان مامودو كان خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 03 نوفمبر 2022، بيانا يتعلق بمتابعة تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية. وأوضح هذا البيان أن محفظة المشاريع تقلصت من 107 مشاريع في أغسطس 2022 إلى 105 في شهر سبتمبر بعد استكمال مشروعين وأن أداء المشاريع والبرامج كان أفضل خلال شهر سبتمبر مقارنة بشهر أغسطس.

وبالفعل، فقد تراجع عدد المشاريع التي تتميز بأداء ضعيف خلال شهر سبتمبر.

فمن ضمن 90 مشروعا تتوفر معطيات السحب عليها بتاريخ 30 سبتمبر، يلاحظ انخفاض عدد المشاريع التي تتميز بأداء ضعيف من 31 مشروعا في أغسطس (أي نسبة 35.2%) إلى 28 مشروعا في سبتمبر (أي نسبة 31.1%)، وهو ما يعني انتقال 3 مشاريع في غضون شهر واحد من خانة أداء ضعيف إلى خانة أداء مقبول.

وفضلا عن ذلك، تحسن تنفيذ نشاطات المشاريع بحيث تزايد عدد المشاريع التي سجلت مستوى أداء مقبول بينما تراجع عدد المشاريع التي سجلت أداء ضعيفا خلال نفس الفترة.

وتظهر المعطيات الإحصائية هذا التحول الإيجابي: فمن أصل عينة تشمل 53 مشروعا، جاءت النتائج على النحو التالي:

مستوى الأداء	أغسطس 2022	شتمبر 2022	الملاحظات
مقبول	%14.6	%22.6	تحسن
متوسط	%37.5	%41.5	تحسن
ضعيف	%47.9	%35.9	تحسن
المجموع	%100	%100	

وبناء على هذه المعطيات، خلص البيان إلى أن أداء تنفيذ المشاريع شهد تحسنا مقبولا خلال شهر سبتمبر. ورغم التقدم المحرز على طريق تحقيق الأهداف المبرمجة، فما تزال ثمة حاجة لبذل مزيد من الجهود للحفاظ على هذه الديناميكية وتعزيزها من أجل التغلب على المشاكل المرتبطة بتأخر إنجاز المشاريع. هذا ومن المعلوم أن الأسباب الرئيسية للتأخر في تنفيذ هذه المشاريع والبرامج تتمثل بشكل خاص في أوجه القصور المسجلة على مستوى قدرات المقاولات على تنفيذ الاشغال في الآجال التعاقدية، بالإضافة إلى بطء الإجراءات المتعلقة بإبرام الصفقات والتأخير أحيانا في إشعارات عدم الممانعة من بعض الشركاء الماليين.

وللتغلب على هذه العوائق، وجه فخامة رئيس الجمهورية تعليماته إلى مختلف الوزراء المعنيين للتنسيق مع معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية بهدف تطبيق الإجراءات التي تم اتخاذها بغية ضمان التنفيذ الأفضل للمشاريع والبرامج الاستثمارية.

وتجدر الإشارة إلى أن استعراض هذا التقرير الدوري حول أداء تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية أمام مجلس الوزراء يندرج ضمن تطبيق التعليمات الصارمة لفخامة رئيس الجمهورية القاضية بضرورة المتابعة الدقيقة لتنفيذ هذه المشاريع والبرامج.

وفي هذا السياق، ترأس معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد أوسمان مامودو كان يوم الإثنين 26 يونيو 2022، ورشة لاستعراض نتائج تقييم أداء المشاريع و البرامج التنموية، منظمة من طرف القطاع و بحضور منسقي ومسؤولي المشاريع المعنية.

وأكد معاليه، في كلمته بالمناسبة أن الوضعية المتعثرة، لبعض المشاريع من ضمن 110 مشاريع، قيد التنفيذ، على المستوى الوطني، لم تعد مقبولة و أن أكثر من نصف محفظة المشاريع أي 55%، تتكون من مشاريع تعاني من ضعف الأداء بسبب تأخر آجال تنفيذ الاشغال و ضعف القدرة الاستيعابية للتمويلات.

وفي الختام أشار معالي الوزير إلى أن الحكومة قررت التعاطي الايجابي مع هذه الظاهرة من خلال الحديث عنها، وهو ما يبرهن، حسب تعبيره، على جديتها في سياسة المكاشفة التي تتبعها مع المواطنين إذ ليست المرة الأولى التي يتم التطرق فيها لهذا الموضوع.

وقد واصلت المشاريع تحسن أدائها خلال شهر أكتوبر حسب البيان الذي قدم معالي وزير الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء خلال نهاية شهر نوفمبر 2022، حيث تميز أداء النشاطات المبرمجة بزيادة هامة مقارنة بشهر سبتمبر، بينما شهد عدد المشاريع ذات الأداء الضعيف تراجعا لافتا، ولنا عودة للموضوع بتفاصيل أكثر في العدد القادم من النشرة.

وزير الشؤون الاقتصادية يوقع اتفاقية منحة مع الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة نصف مليار أوقية جديدة

وقع معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد/ أوسمان مامودو كان، يوم الخميس 08 سبتمبر 2022 في مباني الوزارة مع سفير فرنسا في بلادنا سعادة السيد روبير مولي، على اتفاقية منحة تمويل تبلغ أربعة عشرة مليون يورو (14.000.000 يورو)، أي ما يعادل حوالي خمسمائة وأربعة وعشرين مليون أوقية (524.000.000 أوقية جديدة) موجهة لتمويل مشروع الولوج لمياه الشرب والصرف الصحي في الحوضين وآدرار وتكانت. وجرى توقيع هذه الاتفاقية بحضور معالي وزير المياه والصرف الصحي السيد سيدي محمد ولد الطالب اعمر، والسيدة بنديكت بريسي، مديرة الوكالة الفرنسية للتنمية في نواكشوط.

وزير الشؤون الاقتصادية يوقع مع البنك الدولي تفاقية دعم ميزانوي بقيمة أكثر من 1,1 مليار أوقية قديمة

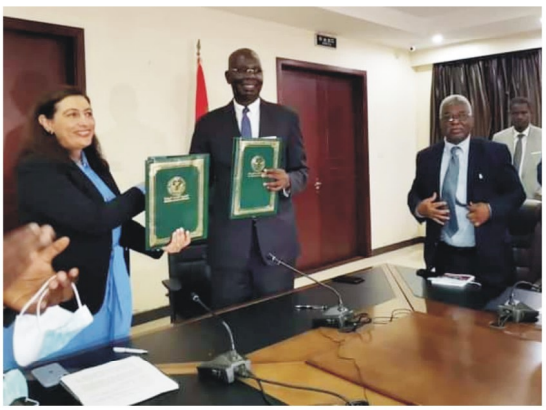

وقع صباح يوم الثلاثاء 28 سبتمبر 2021 معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الانتاجية السيد/ أوسمان مامودو كان في مباني الوزارة اتفاقية تمويل مع ممثلة البنك الدولي المقيمة في بلادنا السيدة/ كريستيانا إزابيل باناسكو سانتوس.

ويبلغ هذا التمويل المقدم من طرف المؤسسة الدولية للتنمية على شكل قرض ثلاثين مليون دولار امريكي (30.000.000 دولار امريكي)، أي ما يعادل حوالي مليار ومائة وثلاثين مليون أوقية (1.130.000.000 أوقية جديدة).

ويندرج هذا التمويل في إطار العملية الثالثة من الدعم الميزانوي الموجه لبلادنا والمخصص لتمويل السياسات التنموية التي تركز على ترقية القطاع الخاص، والتكنولوجيا الرقمية ورأس المال البشري.

رئيس مجموعة البنك الإفريقي للتنمية:

"معالجة موريتانيا لملف المديونية حد من انعكاساتها السلبية"

استقبل فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، يوم الثلاثاء 13 سبتمبر 2022 بالقصر الرئاسي في نواكشوط، رئيس مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، الدكتور أكينوومي أديسينا الذي وصل موريتانيا في زيارة عمل دامت ثلاثة أيام.

وفي أعقاب المقابلة أدلى رئيس مجموعة البنك الإفريقي للتنمية بتصريح للصحافة قال فيه إن اللقاء شكل فرصة لتقديم الشكر لفخامة رئيس الجمهورية على مستوى النمو الذي سجله الاقتصاد الموريتاني، رغم الظروف الدولية الحالية. ومن جهة أخرى، أبرز رئيس مجموعة البنك الإفريقي للتنمية أن لقاءه مع رئيس الجمهورية تطرق من بين أمور أخرى لموضوع الزراعة التي يوليها البنك أهمية كبيرة من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، كما تطرق لموضوع الشباب ودوره في التنمية.

وفي نفس التصريح، حرص السيد الدكتور أكينوومي أديسينا على تهنئة الحكومة الموريتانية على الجهود المبذولة للدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد وبصفة خاصة نجاحها في تسييير ملف المديونية مما حد من تأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني، مشيرا إلى أهمية النقاشات الجارية مع صندوق النقد الدولي والبنك الإفريقي للتنمية من أجل إيجاد فرص واعدة لتعزيز صمود الاقتصاد الموريتاني.

كما جدد التزام مؤسسته بدعم موريتانيا في مجال تنفيذ خططها التنموية، مذكرا بأن البنك الإفريقي للتنمية قدم دعما ماليا معتبرا لموريتانيا إسهاما في تحقيق التنمية المستدامة.

وكان معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الانتاجية السيد أوسمان مامودو كان قد عقد اجتماعا مع الدكتور أكينوومي أديسينا قدم خلاله عرضا مستفيضا حول مستوى علاقات التعاون بين بلادنا وهذه المؤسسة المالية ومستوى الدعم الذي يقوم به البنك سبيلا لتعزيز جهود التنمية في بلادنا.

كما استعرض معالي الوزير الوضع الاقتصادي الوطني مبرزا قدرة بلدنا على الصمود في مواجهة آثار جائحة كوفيد 19 وما تتمتع به من مقدرات اقتصادية متنوعة، إضافة إلى ورشات الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي أطلقها فخامة رئيس الجمهورية وخاصة فيما يتعلق بإدارة إشكالية المديونية.

ومن جهة أخرى، أدى رئيس المجموعة رفقة معالي وزير الشؤون الاقتصادية زيارة تفقد واطّلاع لكل من شركة المنتجات السمكية، والشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) في نواذيبو.

كما أدى زيارة لميناء نواكشوط المستقل "ميناء الصداقة" ومحطة معالجة الماء الصالح للشرب بالكلم 17 إحدى مكونات آفطوط الساحلي، وذلك رفقة الأمين العام لوزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الانتاجية.

وعقب هاتين الزيارتين، عبر الدكتور أكينوومي أديسينا عن سعادته بالوقوف على تفاصيل مشروع تزويد مدينة انواكشوط بالماء الصالح للشرب (آفطوط الساحلي)، وعلى المستوى الذي وصلت إليه عملية تطوير ميناء نواكشوط المستقل، وهما المشروعان اللذان ساهم البنك الإفريقي للتنمية في تمويلهما.

وزير الشؤون الاقتصادية يوقع اتفاقية مع رئيس الصندوق السعودي للتنمية لتزويد كيفة بالماء الصالح للشرب

وقع معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد أوسمان مامودو كان، يوم 28 يونيو 2022 في مباني الوزارة مع سعادة السيد سلطان بن عبد الرحمان المرشد/، الرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية، على اتفاقية قرض بقيمة ثلاثمائة وخمسة وسبعين مليون ريال سعودي (375.000.000 ريال سعودي)، أي ما يعادل حوالي ثلاث مليارات وستمائة وخمسين مليون أوقية (3.650.000.000 أوقية جديدة)، وذلك كمساهمة من الصندوق في تمويل مشروع تزويد مدينة كيفه بالماء الصالح للشرب من نهر السينغال.

وجرى توقيع هذه الاتفاقية بحضور معالي وزير المياه والصرف الصحي السيد سيد محمد ولد الطالب اعمر وسعادة سفير المملكة العربية السعودية المقيم ببلادنا وعدد من أطر الصندوق والقطاعات الوزارية المعنية.

وتجدر الإشارة أن مشروع تزويد مدينة كيفه بالماء الصالح للشرب من نهر السينغال ستستفيد منه عدة مدن وبلدات واقعة بين غوري وكيفه وخاصة سيلبابي وحاسي شكار وولد ينج وكنكوصه.

ويأتي توقيع هذه الاتفاقية تجسيدا لمخرجات الطاولة المستديرة لتعبئة التمويلات لصالح مشروع تزويد كيفة بالمياه الصالحة للشرب المنظمة في نواكشوط 15 نوفمبر 2021 والتي حضرها أعضاء منسقية صناديق التمويل العربي.

وزير الشؤزن الاقتصادية يوقع اتفاقية تعاون مع ألمانيا بقيمة 3.8 مليار أوقية قديمة

وقع معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد/ أوسمان مامودو كان يوم الثلاثاء 9 أغسطس 2022 في مباني الوزارة اتفاقية مع القائمة بالأعمال بسفارة جمهورية المانيا الاتحادية الدكتورة آنتجى جولنيز- شولز. يتعلق الاتفاق بتمويل برنامج ترقية التشغيل المبني على الجودة ويبلغ الغلاف المالي لهذا التمويل عشرة ملايين يورو (10.000.000 يورو)، أي ما يعادل حوالي ثلاثمائة وأربعة وثمانين مليون أوقية (384.000.000 اوقية جديدة). ويخصص هذا التمويل لتطوير القطاع الخاص والنظام المالي وتحسين وضعية التشغيل في بلادنا، كما ينتظر أن يعزز استقرار الاقتصاد الكلي والانتعاش الاقتصادي المستديم بعد آثار أزمة كوفيد 19.

بلادنا تشارك في اجتماعات الجمعية العامة لمؤسسة أفريقيا 50 بمراكش

شارك معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية، السيد / أوسمان مامودو كان، يوم 28 يوليو 2022 في اجتماعات الجمعية العامة لصندوق إفريقيا 50 التي انعقدت بمدينة مراكش بالمملكة المغربية. ويمثل صندوق أفريقيا 50، الذي تتمتع بلادنا بعضويته، أداة استثمارية أنشأها البنك الإفريقي للتنمية بالتعاون مع عدد من الحكومات الإفريقية وذلك لتزويد القارة الافريقية بآلية تمويل مبتكرة تتيح تعبئة الموارد المالية على نطاق واسع وجذب التمويلات الخاصة بتطوير قطاع البنية التحتية بالقارة الإفريقية.

موريتانيا في الاجتماعات السنوية لمؤسسات برايتون وودز:

مشاركة فعالة.. ومباحثات مثمرة

شاركت بلادنا في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين المنعقدة في واشنطن في الفترة ما بين 10 إلى 16 أكتوبر 2022 بوفد عال المستوى ضم كلا من معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد أوسمان مامودو كان، والسيد اسلم ولد محمد امبادي وزير المالية، والسيد محمد الأمين ولد الذهبي محافظ البنك المركزي، الموريتاني والسفير المتجول المكلف بترقية الاستثمارات السيد صمبا تام، وسفيرة بلادنا في واشنطن السيدة سيسة بنت بيدة.

وقد عقد الوفد خلال هذه الاجتماعات جلسات عمل مع قيادات المؤسسات المالية الدولية، وأجرى لقاءات مع عدد من كبار الشخصيات المالية الدولية التي حضرت الاجتماعات السنوية. وشكلت هذه اللقاءات فرصة لمناقشة القضايا موضع الاهتمام العالمي، مثل الآفاق الاقتصادية العالمية، والحد من الفقر، واشكاليات التنمية الاقتصادية.

وشملت هذه الاجتماعات مباحثات مع المجموعة الإفريقية بالبنك وصندوق النقد الدوليين، ولقاء موسعا مع المدير العام المساعد لصندوق النقد الدولي السيد كانجي أوكاموراكما أجرى الوفد مباحثات مستفيضة مع نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة غرب ووسط أفريقيا السيد عثمان جاغانا، محاطا بكبار المسؤولين والمديرين المكلفين بأفريقيا على مستوى البنك، كما تم تنظيم جلستي عمل منفصلتين أولاهما، مع بعثة البنك الدولي برئاسة السيد ناتان بيليتي، مدير العمليات المكلف بموريتانيا والسيدة كريستينا سانتوس، الممثلة المقيمة للبنك الدولي في موريتانيا محاطين بمعاونيهما المعنيين بالبرامج والمشاريع المنفذة في بلادنا بتمويل من البنك. أما جلسة العمل الثانية فكانت مع بعثة صندوق النقد الدولي المكلفة بموريتانيا، والتي شملت رئيس البعثة فيليكس فيشر والممثلة المقيمة للصندوق في بلادنا السيدة آنتا أندوي، إضافة إلى عدد من مسؤولي الصندوق المكلفين بملف موريتانيا.

كما عقد معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية على هامش الاجتماعات السنوية مباحثات مع سعادة السيد بدر محمد السعد، المدير العام ورئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك لقاء مع المدير التنفيذي للمركز الأمريكي الإفريقي للأعمال في غرفة التجارة الأمريكية السيد جيفيرا ياوو، كما التقى معالي الوزير مع المدير العام لمؤسسة التمويل الدولية السيد مختار ديوب، الذي قبل زيارة بلادنا استجابة لدعوة وجها له معالي الوزير. ومن جهة

أخرى، شارك معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية في الندوة رفيعة المستوى المنظمة من طرف البنك الدولي حول تعزيز الصمود وتسهيل الولوج إلى الأسمدة في إفريقيا، وذلك بحضور رئيس التوغو السيد فور غناسينغبي آيديما، الذي حضر بصفته ضيف شرف. وقد انصبت مداخلات وزراء وخبراء الدول المشاركة في الندوة، على تشخيص وكشف الاضطرابات التي تشهدها إمدادات الأسمدة نظرا لأهميتها للقطاع الزراعي في القارة الافريقية الذي يمر بوضعية صعبة بفعل الارتفاع الصاروخي لأسعار هذه المادة خلال السنة الجارية مقارنة بالسنة الماضية.

هذا، وقد التأمت الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين في وقت يواجه فيه العالم تحديات تتسم باستمرار انعكاسات جائحة كورونا، والحرب الدائرة في أوكرانيا وما ترتب عليها من أزمة غذائية وطاقوية على المستوى العالمي. كما ناقشت هذه الاجتماعات قضايا رئيسية من أهمها النمو الشامل، والتكلفة الاجتماعية لأزمتي الغذاء والطاقة و كذلك الاستثمار في التعليم وإشكالية التغيرات المناخية.

وزير الشؤون الاقتصادية يوقع اتفاقية ابروتوكول تعاون بشأن إلغاء جزء من ديون الدولة الموريتانية المستحقة للدولة الصينية

وقع معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية، السيد/ أوسمان مامودو كان، يوم الثلاثاء 25 يناير 2022 في نواكشوط، مع السفير الصيني المعتمد لدى بلادنا، سعادة السيد لي باي جين، اتفاقية بروتوكول تعاون يتعلق بإلغاء جزء من ديون الدولة الموريتانية المستحقة لصالح الدولة الصينية. وتنص هذه المذكرة على إلغاء مائة وستين مليون يوان (160.000.000 يوان)، أي ما يعادل حوالي تسعمائة وثلاثة عشر مليون أوقية (913.000.000 أوقية جديدة)، من ديون موريتانيا المنصوص عليها في اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني الموقعة في 11 دجمبر 2006 و17 يناير 2008 و25 مارس 2008 بين بلادنا وحكومة جمهورية الصين الشعبية.

بلادنا تحتضن فعاليات الدورة العادية ال 113 لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

أشرف معالي السيد إسلمو ولد محمد امبادي، وزير المالية وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية وكالة، يوم الإثنين 23 مايو 2022 في نواكشوط، على انطلاق اجتماعات الدورة العادية ال 113 لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والفعاليات المصاحبة لها، والتي تهدف إلى بحث السبل المناسبة لتعزيز دور القطاع الخاص باعتباره ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي. وفي كلمته بالمناسبة، بين معالي الوزير أن الاقتصاد الموريتاني اقتصاد ليبرالي يمنح المستثمر امتيازات هامة وتحفيزات متنوعة، وأن السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومة، ترتكز على ترقية القطاعات التي تتوفر فيها موريتانيا على مقدرات كبيرة وفرص واعدة كالصيد والزراعة والثروة الحيوانية والمعادن والطاقة والبناء والأشغال العامة والتجارة والسياحة والتقنيات الجديدة.

وزير الشؤون الاقتصادية يوقع اتفاقية منحة مع اليابان بقيمة أكثر من 1.3 مليار أوقية قديمة

وقع معالي وزير الشؤون الاقتصادية و ترقية القطاعات الإنتاجية السيد/ أوسمان مامودو كان يوم الخميس 14 يوليو 2022 بمباني الوزارة، مع سعادة السيد / نوريو إهارا، السفير الياباني في بلادنا، وبحضور السيدة/ فاطمة بنت خطري، مفوضة الأمن الغذائي، على تبادل للوثائق المتعلقة بمنحة في إطار برنامج المساعدة الغذائية للسنة المالية 2022.

ويبلغ الغلاف الإجمالي لهذه المنحة خمسمائة مليون ين ياباني (500.000.000 ين ياباني)، أي ما يعادل حوالي ثلاثمائة وخمسين مليون أوقية (135.000.000 أوقية جديدة)، ستوجه لتنفيذ البرنامج الغذائي الخاص المبرم بين الطرفين.

وزير الشؤون الاقتصادية يوقع اتفاقيتي هبة مع الاتحاد الأوربي بقيمة 18.4 مليار أوقية قديمة

وقع معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد / أ وسمان مامودو كان، يوم 9 يونيو 2022، بمباني الوزارة، مع السيد غويليم جونس، سعادة السفير رئيس بعثة الاتحاد الأوربي ببلادنا، على اتفاقيتي تمويل في شكل هبة، بغلاف مالي يبلغ سبعة وأربعين مليونا وستمائة وثمانين ألف أورو (47.680.000 أورو)، أي ما يعادل حوالي مليار وثمانمائة وأربعين مليون أوقية (1.840.000.000 أوقية جديدة).

وزير الشؤون الاقتصادية يوقع اتفاقية تمويل بقيمة ما يزيد على 3 مليارات أوقية جديدة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي

وقع معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد/ أوسمان مامودو كان صباح يوم الثلاثاء 8 مارس 2022 في الكويت بحضور معالي وزير التجهيز والنقل وسفير بلادنا في الكويت، على اتفاقية قرض ميسر مع المدير العام/ رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي السيد بدر محمد السعد، للمساهمة في تمويل مشروع تأمين وتقوية تزويد مدينة نواكشوط بمياه الشرب.

وتبلغ قيمة هذا التمويل 25 مليون دينار كويتي أي ما يزيد على ثلاث مليارات أوقية (3.000.000.0000 أوقية جديدة)

وزير الشؤون الاقتصادية يوقع أربع اتفاقيات مع الوكالة الفرنسية للتنمية

وقع معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية، السيد / أوسمان مامودو كان، يوم الجمعة 25 فبراير 2022 بمباني الوزارة، مع سعادة السيد/ روبير مولي، سفير فرنسا في بلادنا، والسيدة بنديكت بريسي، مديرة الوكالة الفرنسية للتنمية في نواكشوط، وبحضور معالي وزير التشغيل والتكوين المهني، على أربع اتفاقيات تمويل على شكل هبة.

يشار إلى أن هذه الاتفاقيات التي يبلغ غلافها المالي الإجمالي تسعة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف يورو (9.750.000 يورو)، أي ما يعادل حوالي أربعمائة مليون أوقية (400.000.000 أوقية جديدة)، تتعلق بالمجالات التالية:

- مشروع دعم ترقية ريادة الأعمال وخاصة النسائية منها؛
- الدعم الفني لمواكبة إصلاحات الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي؛
- دراسة الجدوى الخاصة بمشروع تهيئة قناة مائية - زراعية بمنطقة الاك؛
- بروتوكول تعاون، في إطار آلية "تسهيل 2050"، يهدف إلى مواكبة موريتانيا في رسم سياستها في مجال الانتقال الطاقوي في أفق 2050، مع الأخذ بعين الاعتبار الحد من الفقر وآثار التغيرات المناخية.

وزير الشؤون الاقتصادية يستعرض أمام المستثمرين في باريس محفظة مشاريع استراتيجية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

استعرض معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية بتاريخ 10 يونيو 2022 محفظة مشاريع استراتيجية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك خلال ملتقى نظم لهذا الغرض في العاصمة الفرنسية باريس. وشملت المشاريع المعنية مجالات البنية التحتية الطرقية والمينائية والزراعية.

وقد كرس الملف الأول من هذه المحفظة الذي استعرض بشكل مفصل خلال الملتقى لمشروع طريق سريع يربط بين العاصمة نواكشوط ومدينة أبي تلميت بكلفة إجمالية تقدر بحوالي 379 مليون دولار مع استغلال لمدة 30 سنة من بينها 8 سنوات معفاة من الضرائب.

بلادنا تشارك اجتماعات محافظي البنك الإفريقي للتنمية

شارك معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد/ أوسمان مامودو كان يوم الثلاثاء 25 مايو 2022 بأكرا (غانا) في الافتتاح الرسمي للاجتماعات السنوية للبنك الإفريقي للتنمية.

كما حضر معالي الوزير الاجتماع المخصص لمحافظي البنك الإفريقي للتنمية الذين يمثلون 54 بلدا إفريقيا و27 بلدا عضوا غير إقليمي بالمؤسسة. وخلال هذا الاجتماع، ناقش المحافظون مع كبار مسؤولي البنك مختلف النقاط التي سبق أن تدارستها اللجنة التوجيهية المشتركة للبنك والتي تضم بلادنا كعضو.

وكانت النسخة الجديدة للاجتماعات السنوية للبنك التي تميزت بحضور الرئيس الغاني نانا أكوفو إودو قد شكلت فرصة لمناقشة وسائل تسهيل الانتقال الطاقوي بإفريقيا في سياق يتميز بالتغيرات المناخية التي باتت تداعياتها تشكل تحديا رئيسيا للبلدان الإفريقية.

بلادنا تشارك في نسخة 2022 للمنتدى الإفريقي للاستثمار

شاركت بلادنا في نسخة 2022 من المنتدى الإفريقي للاستثمار، المنعقدة في آبيدجان؛ بجمهورية كوت ديفوار في الفترة ما بين 2 إلى 4 نوفمبر 2022، والمنظمة من طرف البنك الإفريقي للتنمية، ممثلة بوفد رفيع المستوى ضم كلا الأمين العام لوزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد يعقوب ولد أحمد عيشه، ورئيس منطقة نواذيبو الحرة السيد با مامادو عبد الله وسفير موريتانيا في كوت ديفوار سعادة السيد محمد عبد الله خطرة والإداري المدير العام للشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) السيد محمد فال أتليمدي، ومدير مشروع العوج السيد محمد المختار ولد الطالب.

وتسعى بلادنا من خلال المشاركة في هذه الدورة إلى العمل على جذب استثمارات بقيمة 13 مليار دولار لإنتاج 113 مليون طن من الحديد الخام.

وقد شارك في الجلسات العامة لهذا المنتدى الذي عقد تحت عنوان "الاستثمار المستدام لتعزيز المرونة الاقتصادية" رؤساء دول ووزراء وصناع سياسات، بالإضافة إلى قادة الصناعة والاستثمار.

وكان المنتدى قد أطلق لأول مرة في عام 2018، وهو سوق الاستثمار الرائد في إفريقيا، وقد نجح في جذب اهتمام المستثمرين بعقد 52 صفقة بقيمة 401 مليار دولار من 25 دولة.

ويشكل منتدى الاستثمار الافريقي منصة متعددة الأطراف والتخصصات، مكرسة لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والدفع بها إلى مراحل قابلة للتمويل، وزيادة رأس المال، مع ضمان مراقبة الاستثمارات في هذه المعاملات.

الاقتصاد الموريتاني 2019-2022

صمود وانتعاش

إن أزمة كوفيد 19 وانعكاس الحرب في أوكرانيا، ما زالا يلقيان بظلالهما على صحة ورفاهية السكان ويرهقان كاهل الاقتصادات. ذلك أن توقف النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي خلال الفصل الأول من سنة 2020، وعدم التأكد من الانتعاش في المدى المنظور، أديا إلى أضرار اقتصادية جسيمة وآثار اجتماعية أقل ما يقال عنها إنها معضلة.
ونتيجة لتضافر تراجع الاستثمارات وانكماش الطلب الداخلي، تأثرت موريتانيا بشكل كبير بانعكاسات الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد 19. وقد ساهمت الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها الحكومة في التخفيف، إلى حد ما، من آثار الصدمات الناجمة عن هذه الأزمة.

وعلى الرغم من الصعوبات الآنفة الذكر، فإن جملة من الدروس تم استخلاصها فيما يتعلق بصمود الاقتصاد الموريتاني. وقد تمت الاستفادة من هذه الدروس من خلال تصميم سياسات عمومية تمكن من إيجاد حلول مبتكرة وواعدة بتحقيق تحقيق نمو اقتصادي شامل. وبالفعل، فقد تم القيام بعدة إجراءات في السنوات الأخيرة في مجال التخطيط وتسريع وتيرة الإصلاحات بهدف تحسين مناخ الأعمال وممارستها، وتطوير الاستثمارات الخاصة (الوطنية والاجنبية)، وتحسين الحكامة الاقتصادية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحد من الآثار السلبية لجائحة كوفيد 19.
وهكذا تمكنت بلادنا من توطيد مكاسبها في مجال الاستقرار الاقتصادي الكلي وهو ما من شأنه أن يعزز قدرتها الاقتصادية على مواجهة الظروف الطارئة والإسراع بتنفيذ البرامج الاقتصادية وذلك تمشيا مع توجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد/محمد ولد الشيخ الغزواني، التي عبر عنها من خلال مشروعه الانتخابي "تعهداتي"، وأكد عليها في برنامجه "أولوياتي الموسع" الذي بلغ غلافه المالي حوالي 242 مليار أوقية جديدة (652 مليون دولار تقريبا)، ويمتد على فترة 30 شهرا (2020-2022).
ويرتكز برنامج أولوياتي الموسع على ستة 6 محاور هي:
(1) تنمية البنية التحتية الداعمة للنمو؛
(2) تحسين العرض الاجتماعي ودعم الطلب؛
(3) تثمين مقدرات القطاعات الإنتاجية والتعجيل بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء؛
(4) دعم القطاع الخاص (المصنف وغير المصنف)؛
(5) تشجيع وخلق فرص عمل مستدامة بيئيا؛
(6) الحكامة.

تخطيط محكم وسياسات اقتصادية ناجعة..

وفي هذا المقام فأن السياسات التي اتبعتها وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية مكنت من تحقيق العديد من الإنجازات في المجالات التالية:
- مجال التخطيط والسياسات الاقتصادية؛
- مجال التعاون وتعبئة التمويلات؛
- مجال ترقية الاستثمارات والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- مجال المتابعة والتقييم والإصلاحات؛
- مجال إنتاج وتحليل البيانات الإحصائية؛
- مجال تحسين تسيير الحكامة الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية ودعم القدرة الشرائية.

بحكم أهمية التخطيط ورسم السياسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد سخر القطاع جهودا كبيرة للاضطلاع بمهامه في هذا المجال، وأثمرت تلك الجهود العديد من الإنجازات من بينها:
- تصميم وتنفيذ الخطة متعددة القطاعات للتصدي لجائحة كوفيد - 19؛
- إنجاز تقييم عام لخطة عمل إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016 - 2020؛
- إعداد خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2021 - 2025؛
- إعداد دراسة تهدف إلى بناء استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2021؛
- تحيين برنامج الاستثمارات العمومية 2022 - 2024؛
- تقييم آثار جائحة كوفيد 19 على النمو الاقتصادي وصياغة تنبؤ للمؤشرات الاقتصادية الكبرى؛
- صياغة مصفوفة متعددة القطاعات لتعبئة الموارد لمواجهة آثار جائحة كوفيد 19؛
- إعداد أو الشروع في إعداد إستراتيجيات جهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك في جميع الولايات، ماعدا ولايات نواكشوط وداخلة نواذيبو؛
- تنظيم طاولة مستديرة لتعبئة التمويلات لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك لولاية الحوض الشرقي؛
- تنسيق "برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية" على المستوى الوطني.

ومن جهة أخرى، تشير التقديرات إلى تعافي الاقتصاد الوطني والعودة تدريجيا إلى مسار نمو متصاعد كما يبين الجدول التالي:

السنة	معدل النمو الاقتصادي (%)
2019	5.4
2020	-0.9
2021	2.4
2022	5.3 *
2023	4.3 *

(*) توقعات

الاقتصاد الموريتاني 2019-2022

صمود وانتعاش

تعبئة تمويلات مهمة ... مع ثقة كبيرة من الشركاء

مكنت الإصلاحات الكثيرة التي لامست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية في بلادنا خلال السنوات الثلاث الأخيرة من تعزيز ثقة الشركاء الماليين والفنيين. وتجسدت هذه الشراكة خلال الفترة ما بين أغسطس 2019 و نهاية يونيو 2022 في توقيع 105 اتفاقيات تمويل تجاوزت قيمتها 78 مليار أوقية جديدة، تمثل القروض الميسرة منها ما نسبته 49 % (أي 366 مليار أوقية جديدة) بينما تمثل الهبات نسبة 51 % الباقية (أي ما يعادل 379 مليار أوقية جديدة).

وفضلا عن ذلك، اطلقت الوزارة مسار تمويل مشروع تزويد مدينة كيفه بالماء الصالح للشرب انطلاقا من نهر السنغال والذي سيغذي 92 تجمعا قرويا من المتوقع أن يبلغ سكانها 600.000 في أفق 2050. وتبلغ تكلفة هذا المشروع حوالي 317 مليون دولار أمريكي.

وخلال الطاولة المستديرة المنظمة لهذا الغرض يوم 15 نوفمبر 2021 بنواكشوط تعهد الممولون بتعبئة الغلاف المالي الذي يغطي جميع تكاليف المشروع. وفي هذا الإطار، تم يوم 28 يونيو 2022 التوقيع مع الصندوق السعودي للتنمية على اتفاقية بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي تمثل مساهمة المؤسسة المذكورة في تمويل هذا المشروع الحيوي.

وعلى مستوى تعزيز التنمية الجهوية نظمت الوزارة بنجاح يوم 27 نوفمبر 2021 طاولة مستديرة بمدينة النعمة تحت رئاسة معالي الوزير الأول السيد محمد بلال مسعود من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتمويل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك لولاية الحوض الشرقي. وقد مكنت هذه الطاولة المستديرة من تعهد الشركاء الفنيين والماليين بتمويل هذه الاستراتيجية بغلاف مالي قدره 118 مليون دولار أمريكي.

وفي مجال تخفيف أعباء المديونية انتهجت بلادنا سياسة استدانة حذرة تتمثل في التركيز على القروض الميسرة. وستتيح التسوية النهائية لملف المديونية تجاه دولة الكويت الشقيقة لبلادنا إمكانية اللجوء إلى صيغ جديدة للاقتراض من الأسواق المالية الدولية. ذلك أن انخفاض نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الإجمالي الى أقل من 56% في سنة 2021 من شأنه أن يعزز قدرة بلادنا على الاستدانة في المستقبل، من جهة، وثقة الممولين فيه من جهة أخرى.

ترقية الاستثمارات و الشراكة بين القطاعين العام والخاص.. خيارا واعدا

يعتبر الاهتمام بترقية الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص والاستثمارات خيارا واعدا، على أساس أنها أفضل وسيلة لترشيد وإعادة توجيه الموارد العمومية حسب الحاجة وكذلك الأداة المثلى لخلق المزيد من فرص التشغيل على المدى القصير وزيادة مداخيل الدولة على المديين المتوسط والبعيد.

ولتشجيع الاستثمارات الخصوصية، أنشأت الوزارة وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا في دجمبر 2020.

وقد سجلت الوكالة منذ إنشائها حتى الآن حوالي 17 مليار أوقية جديدة من الاستثمارات المصرح بها. كما ساهم تفعيل الشباك الموحد وتبسيط إجراءاته بشكل ملموس في تشجيع ريادة الأعمال، الأمر الذي تجسد في إنشاء أكثر 12892 شركة، وتوفير آلاف فرص العمل منها 5459 فرصة عمل مباشرة دائمة و12008 غير دائمة.

ومن أجل ترقية الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، توخت الوزارة وضع إطار مؤسسي ملائم من خلال استحداث مديرية عامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بمقتضى المرسوم رقم 2021-028 الصادر بتاريخ 03 مارس 2021. وتتمثل المهام الأساسية لهذا الجهاز فيما يلي:

- النهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص كصيغة لتمويل الاقتصاد وخلق مناخ ملائم لتطويرها؛
- المساهمة في تعزيز التشاور بين الدولة والقطاع الخاص؛ -
- تصميم وقيادة وتنسيق الإصلاحات الهادفة إلى تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالقطاع الخاص ومتابعة تنفيذ هذه الإصلاحات بالتشاور مع الجهات المعنية؛
- الإسهام في تصميم وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لتحسين جاذبية الاقتصاد الوطني.

ومنذ إنشائها، قامت المديرية العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالعديد من النشاطات من بينها على وجه الخصوص:

- مراجعة القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والنصوص المطبقة له؛
- إعداد محفظة مشاريع تعتمد في تمويلها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص نذكر منها:
- مشروع الطريق السريع الرابط بين نواكشوط وبوتلميت؛
- مشروع بناء أقطاب إدارية؛
- مشروع تخزين المواد البترولية بنواكشوط ونواذيبو؛
- مشروع المساكن الاجتماعية بنواكشوط؛
- مشروع المركب المندمج لإنتاج السكر؛
- مشروع المجمعات الزراعية؛
- مشروع معالجة المياه المستعملة في قطاع الصيد بنواذيبو؛
- مشروع توفير المياه الصالحة للشرب لمنطقة الشمال؛
- مشروع الولايات الخمس لتوفير الخدمة العمومية للماء في الوسط الريفي (ولايات: الحوض الشرقي والحوض الغربي ولعصابة وكوركل وكيديماغا)؛
- مشروع المياه العميقة بنواذيبو

ومن أجل ترقية وتطوير قطاع خاص ديناميكي، نشير إلى العمل على إحداث صندوق للاستثمار الخاص موجه للمؤسسات المتوسطة والصغيرة (القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية) وهو الصندوق الذي ستكون مساهمة الدولة فيه أقل من مساهمة القطاع الخاص.

الاقتصاد الموريتاني 2019-2022

صمود وانتعاش

المتابعة والتقييم.. صمام نجاح الإصلاحات

من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وضع القطاع آلية لمتابعة وتقييم السياسات العمومية. وتمكن هذه الآلية من تنسيق أفضل لمنظومة المتابعة والتقييم وتقاسم النتائج من أجل سد مكامن النقص وتصحيح الاختلالات عند الاقتضاء.

وبالفعل، وفي إطار المتابعة والإصلاحات وتقييم السياسات العمومية التي تشكل أولوية قصوى في عمل السلطات العمومية، استحدث القطاع مديرية عامة للتقييم والمتابعة والإصلاحات.

وتتمثل مهام هذه المديرية العامة، من بين أمور أخرى، فيما يلي:

- إدارة وإنجاز تقييم السياسات العمومية؛
- تصميم أدوات المتابعة والتقييم؛
- إدارة تقييم منظومة إبرام الصفقات العمومية واقتراح الإصلاحات المناسبة.

وقد قادت المديرية العامة للتقييم والمتابعة والإصلاحات مسار تقييم منظومة الصفقات العمومية. وفي هذا الإطار، اقترحت مراجعة لمدونة الصفقات العمومية (القانون رقم 024-2021 بتاريخ 29/12/2021) ولنصوصها التطبيقية (المرسومين 083-2022 و084-085-2022/ و. أ. بتاريخ 08/06/2022) وذلك من أجل النهوض بنجاعة النفقات العمومية مع السهر على احترام المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الصفقات العمومية كالشفافية والمنافسة والمساواة في النفاذ إلى الطلبيات العمومية.

انتاج وتحليل المعطيات الإحصائية .. أدوات هامة لاتخاذ القرارات

إن دور الإحصاء وتحليل البيانات في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية يعتبر محوريا في العملية التنموية. وفي هذا الإطار تمت إعادة هيكلة المكتب الوطني للإحصاء والمركز الموريتاني لتحليل السياسات ودمجهما في هيكل واحد سمي الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي. وتميزت حصيلة تنفيذ أنشطة هذه الوكالة أساسا فيما يلي:

" إنجاز المسح الدائم للظروف المعيشية للأسر سنة 2020-2019 ؛

" إنجاز المسح الديموغرافي و الصحي سنة 2019 ؛

" إنجاز المسح السريع المتعلق بآثار كوفيد-19 على السكان؛

" إنتاج الإحصائيات بانتظام فيما يتعلق بالوضعية السنوية للتجارة الخارجية؛

" متابعة الظرفية الاقتصادية الوطنية من خلال نشر أوراق ونشريات فصلية حول التجارة الخارجية والتضخم؛

" القيام بمسوحات للتحقق من وضعية السجل الاجتماعي على مستوى مقاطعات الوطن؛

" التحضير لإنتاج حسابات لكل فصل من السنة؛

" التقدم في الأعمال التحضيرية للقيام بالتعداد العام للسكان والمساكن الخامس مطلع العام 2023 بهدف احترام الآجال والتعهدات في هذا المجال؛

" البدء في الأعمال التحضيرية للقيام بالتعداد العام للثروة الحيوانية الأول في تاريخ البلاد.

تحسين الحكامة الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية ودعم القدرة الشرائية للفئات الأكثر هشاشة

في إطار العمل على تحسين الشفافية وتسيير الأموال العمومية، قام مشروع حكامة القطاع العمومي بعدة نشاطات نذكر منها على سبيل المثال: - مراجعة منظومتي "الرشاد" و"التحضير" بغية تحقيق المزيد من الملاءمة مع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية؛

- إنجاز إحصاء ضريبي على مستوى كل من نواكشوط ونواذيبو وروصو؛
- دعم قدرات المديرية العامة للضرائب فيما يتعلق بتسيير الجباية المعدنية؛
- عصرنة أدوات عمل المديرية العامة للعقارات وأملاك الدولة؛
- دعم خلية متابعة تنفيذ الأولويات الاستراتيجية لبرنامج رئيس الجمهورية.

وعلى مستوى توفير الخدمات الأساسية:

- عملت إدارة مشاريع التهذيب والتكوين على استكمال بناء وتجهيز المدارس والمؤسسات الجامعية؛
- ساهم مشروع "مدن" في تحسين الولوج إلى البنية التحتية والخدمات من أجل إرساء دعائم تنمية جهوية وتعزيز اللامركزية وقدرات التجمعات المحلية في مجال تخطيط وتسيير المرافق العمومية في مناطق تدخله؛
- عززمشروع تمكين المرأة والعائد الديموغرافي في دول الساحل من تمكين المرأة والمراهقات ومساعدتهن للوصول بسهولة إلى خدمات الصحة الإنجابية والطفولة والأمومة بجودة عالية وزيادة كسب المعارف والتحصيل لديهن.

وفي مجال دعم القدرة الشرائية، فإن هذه القدرة تضررت نسبيا نتيجة للأزمات التي شهدها العالم مؤخرا على الأصعدة الصحية (جائحة كوفيد 19) والمناخية (الجفاف والفيضانات سنة 2021) والجيوسياسية (الحرب في أكرانيا).

وفي مواجهة هذه الوضعية، سعت الحكومة إلى تخفيف آثار ذلك على الأسر الفقيرة وذلك عبر تنفيذ جملة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى ضمان تموين البلاد من السلع الغذائية الرئيسية وتثبيت أسعارها عند مستويات تبقى في متناول الأسر المحدودة الدخل.

ويبرز تحليل بيانات قانون المالية الأصلي للعام 2022 حجم هذا المجهود. فقد بلغت الموارد المخصصة للدعم المباشر والتحويلات الاجتماعية 654 مليار أوقية جديدة (وهو ما يمثل 765% من النفقات الإجمالية للدولة). وفي مجال الولوج إلى خدمات التأمين الصحي وفاء بتعهدات فخامة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني خلال حملته الانتخابية، قامت الحكومة وفي سابقة من نوعها، بعملية توزيع بطاقات تأمين صحّي مجاني شامل وهي مبادرة شملت 100 ألف أسرة محتاجة دفعة واحدة، أي حوالي 620 ألف شخص.

للإشارة فإن التأمين الصحي المجاني يعتبر أحد أهم الرافعات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى حد أن النفقات المترتبة عليه أصبحت تحسب اليوم ضمن بند الاستثمارات المربحة على المدى المتوسط.

التحرير

التضخم في موريتانيا خلال الفترة 2019-2022

إن إشكالية التضخم تطرح نفسها اليوم بإلحاح في سياق عالمي يتسم بأزمات متعددة الأبعاد: اقتصادية، صحية، جيوسياسية ومناخية. ويرمي هذا المقال إلى تحليل أسباب هذه الظاهرة بصفة عامة، ثم رصد تطورها في موريتانيا في الفترة الأخيرة وبيان الإجراءات المتخذة للحد من انعكاساتها.

1 التضخم: المفهوم والأسباب

يشير مصطلح التضخم، إلى الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام لأسعار أغلب السلع والخدمات.. وبالتالي فإن أية زيادة مؤقتة في أسعار عدد محدود من السلع والخدمات لا يمكن اعتباره تضخما. والواقع أن التضخم ظاهرة معقدة، وقد شغلت أسبابه الاقتصاديين منذ فترة طويلة وما تزال تثير الكثير من الجدل. فمن الناحية النظرية، انقسمت أراء الاقتصاديين حول أسباب التضخم المتعددة، حيث نظر إليه بعضهم من جانب نقدي بحت واعتبر أن له أسبابه النقدية، في حين يرى البعض الآخر أن ا جذوره ضاربة في الاقتصاد الحقيقي. كما يمكن في بعض الحالات لهذه الأسباب أن تتضافر فيما بينها وتؤدي إلى مزيد من تسريع مفعول ارتفاع الأسعار.

ويرى الاقتصاديون الكلاسيكيون وأصحاب المدرسة النقدية، أن التضخم ظاهرة نقدية صرف. وهكذا، وحسب ميلتون فريدمان، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1976، فإن " التضخم في كل زمان ومكان ظاهرة نقدية ". ووفقًا لمنظري المدرسة الكينزية، فإن التضخم المدفوع بالطلب يحدث عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي. وبالفعل، فعندما يكون عرض السلع والخدمات غير مرن وغير قادر على تلبية هذا الطلب المفرط، فإن الأسعار تدفع إلى الارتفاع من أجل استعادة التوازن.

وحسب بعض الاقتصاديين، فإن سبب التضخم لا يتأتى بالضرورة من الطلب، بل يمكن أن يتأتى من العرض. ويقال إن التضخم متأت من التكاليف عندما يكون ارتفاع المستوى العام للأسعار ناتجا عن ارتفاع التكاليف. وإذا ما ارتفعت تكاليف الإنتاج، فستقوم المقاولات لا محالة بإضافة هذه التكاليف إلى أسعار بيع منتجاتها بشكل يؤمن لها الحفاظ على أرباحها. وبعد ذلك، ينتشر التضخم في كل مفاصل الاقتصاد وذلك لأن منتجات بعض المقاولات تدخل في العملية الإنتاجية لمقاولات أخرى. وبالنتيجة، فإن تغير سعر بيع هذه المنتجات يؤدي حينئذ إلى تغير تكاليف المنتجات الأخرى. وقد يعود ارتفاع التكاليف لعدة عوامل كزيادة الأجور وغلاء المواد الأولية وزيادة الأعباء المالية (تكاليف الاقتراض) وارتفاع الاقتطاعات الضريبية (الضرائب على أرباح الشركات، الأعباء الاجتماعية، الخ).

كما "يمكن أن يحدث التضخم بسبب العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الخارج، وهو ما يعرف بالتضخم المستورد. فإذا تأثر اقتصاد بلد ما بصدمة فإن ذلك سيؤثر على شركائه. ذلك أن الارتفاع الكبير في أسعار السلع المستوردة من الأسواق الدولية (المواد الخام، المنتجات شبه المصنعة، السلع الرأسمالية، السلع الاستهلاكية...) يؤثر على الأسعار المحلية. وبالمثل، فإن انخفاض قيمة عملة بلد مقابل عملات شركائه التجاريين يؤدي إلى زيادة تكلفة المنتجات المستوردة. وتنتقل هذه الزيادة في أسعار الواردات تلقائيًا إلى الأسعار المحلية وتؤثر على الأسر بقدرما تؤثر على المقاولات"(بزباخ،2011).

ويستخلص من العرض السابق للأدبيات أن التضخم قد يعود إلى عدة أسباب... كما أنه يشكل إحدى الظواهر التي حظيت باهتمام البنوك المركزية في الأشهر الأخيرة، بحكم ارتفاع الأسعار الذي يشهده الاقتصاد العالمي.

ونظرا للتقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والآثار الملموسة للسياسة النقدية الانكماشية المتبعة من معظم البنوك المركزية، فمن المتوقع أن التضخم الكلي سيبلغ ذروته قبل الفصل الأخير من السنة في أغلب الاقتصادات الكبرى قبل أن يبدأ تراجعه مع نهاية سنة 2022 على أن يتواصل هذا التراجع خلال العام 2023 في أغلب دول مجموعة العشرين. ويثير التضخم المرتفع الذي يشهده العالم وانعكاساته المحتملة جدلا واسعا، وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن من بين الأسباب الرئيسية للتضخم الحالي، ما يلي:

- التذبذب على مستوى سلاسل التموين ؛
- الحرب في أوكرانيا وانعكاساتها على التموين من منتجات الطاقة والسلع الغذائية؛
- إعادة توجيه الطلب العالمي على السلع بدلا من الخدمات؛
- خطط الانتعاش الاقتصادي في أغلب البلدان عقب الموجات المتتالية من جائحة كوفيد 19؛
- تداعيات الجائحة على المعروض من اليد العاملة.

2. أدوات قياس التضخم

في موريتانيا، يُقاس التضخم من خلال المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك. وهكذا، تعد الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي وتنشر مذكرة شهرية تحدد قيمة المؤشر المذكور.

يقيس هذا المؤشر (الأساس 100 = 2019) تطور الأسعار على المستوى الوطني. ويغطي المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك البلد بأكمله مقسما إلى 5 مناطق، وهي الشرق والجنوب والشمال وداخلة نواذيبو ونواكشوط. هذه المناطق الخمس ممثلة على التوالي بمدينة لعيون، وروصو، وأطار، ونواذيبو ونواكشوط.

ينشر المؤشر الوطني وفقًا لتصنيف استهلاك الأسر المكون من 12 وظيفة حسب المنهجية المعتمدة. ويغطي هذا المؤشر 616 سلعة، تتابع في 2749 نقطة بيع من خلال 19700 كشف شهري للأسعار. وتستخلص الترجيحات من خلال المسح الدائم حول الظروف المعيشية للأسر.

التضخم في موريتانيا خلال الفترة 2019-2022

3.تطور التضخم في موريتانيا

بلغ مستوى التضخم على المستوى الوطني خلال شهر سبتمبر2022 (+ 11.3% للمؤشر العام و17.7% للمنتجات الغذائية حسب الانزلاق السنوي) مشابهًا إلى حد كبير لما هو ملاحظ في البلدان المجاورة. ففي نفس الفترة، سجل مؤشر أسعار الاستهلاك في كل من السنغال والمغرب على التوالي ارتفاعا بلغ 11.9% و8.3% كانزلاق سنوي.

الرسم البياني ٥ : التغير حسب الانزلاق السنوي

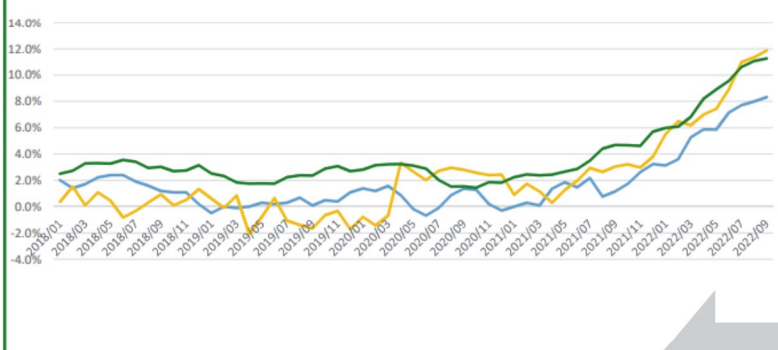

المصدر: الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي

وبخصوص التطور السنوي، ظل المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، عند مستويات معتدلة في حدود 2.4% عام 2020، قبل أن يتسارع في عام 2021 ليصل إلى 3.6%. ويعود هذا الارتفاع في أسعار الاستهلاك بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 5.8% خلال عام 2021 مقارنة بالعام السابق وذلك تحت تأثير جائحة كوفيد 19. ذلك أن المنتجات الغذائية تمثل 50% من تركيبة السلة المنزلية مع تكافؤ شبه متساوي بين المنتجات المستوردة (49.4%) والمنتجات المحلية (50.6%). وتتعلق الزيادة العامة في أسعار المنتجات الغذائية بالمنتجات المحلية (5%) والمنتجات المستوردة (7%). وبشكل عام، ترتبط هذه الزيادة في أسعار المنتجات الغذائية إلى حد كبير بارتفاع أسعار زيوت الطبخ (16.9%)، والحبوب غير المصنعة (7.0%)، والسكر (6.4%). أما في الأسواق العالمية، فقد ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية بشكل عام بنسبة 28% مقارنة بالعام السابق والحبوب بنسبة 27%، والزيوت النباتية بنسبة 66%، والسكر بنسبة 37% وفقا لمؤشر أسعار السلع الغذائية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة.

وقد شهد معدل التضخم تسارعا في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022 ليصل إلى 7.8% (كمتوسط تغير خلال الاثني عشر شهرا الماضية)، حيث انتقل متوسط التغير الشهري من 0.3% سنة 2019 إلى 0.2% سنة 2020، ليصل إلى 0.5% سنة 2021 ويتضاعف بعد ذلك خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2022 (+1).

- تحليل التغير حسب وظائف الاستهلاك خلال 2022

- تضخم مدفوع أساسا بأسعار المواد الغذائية

في سبتمبر2022، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 12.6% خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، ويرجع ذلك أساسًا إلى زيادة الأسعار المسجلة على مستويات المجموعات الفرعية: "السكر والمربى والعسل والشوكولاتة والحلويات" (+ 31.5%)، "الزيوت والدهون" (+ 28.7%)، "اللحوم" (+ 18%)، "الخبز والحبوب" (+ 11.4%) و"الحليب والجبن والبيض" (+8.7 %).

تمثل المنتجات الغذائية 18%، 28% و25% من إجمالي الواردات في 2019 و2020 و2021 على التوالي. وخلال النصف الأول من عام 2022، مثلت المنتجات الغذائية 30% من إجمالي الواردات من حيث القيمة.

أما المنتجات الغذائية الرئيسية التي تم استيرادها في النصف الأول من عام 2022 فهي: "الحبوب غير المصنعة" (33%)، "السكر والحلوى" (28%)، "الزيوت والدهون الحيوانية" (14%)، "الخضروات" (8) و"الحليب ومشتقاته" (7+ %).

" زيادة تكلفة السكن

على مدار اثنى عشر شهرًا، ارتفعت أسعار هذه الوظيفة بنسبة 3%. ويفسر هذا الارتفاع بشكل أساسي بالزيادة الملحوظة على مستوى المجموعة الفرعية "المحروقات (الفحم والحطب)" (+ 10%) و"مواد صيانة وإصلاح المساكن" (+9.6%).

" زيادة تكلفة النقل

ارتفعت أسعار وظيفة "النقل" على مدار 12 شهرًا بنسبة 2.6%، ويرجع ذلك أساسًا إلى الزيادة في الأسعار المسجلة على مستوى المجموعات الفرعية "الوقود وزيوت التشحيم" (+ 10.5%) و"النقل البري للركاب" (+2.6%

" أهم موردي الأغذية في موريتانيا

في عام 2021، تم استيراد 30% من "الحبوب غير المصنعة" من أوكرانيا وروسيا، و21% من الأرجنتين، و18% من فرنسا و7% من إسبانيا، بينما خلال النصف الأول من عام 2022، تم استيراد 75% من الأرجنتين فقط إثر الأزمة الأوكرانية.

وتم خلال النصف الأول من عام 2022 استيراد 46% من "السكر والحلوى" من البرازيل، و41% من غواتيمالا و13% من الجزائر. كما تم استيراد "زيوت الطعام" بنسبة 40% من إندونيسيا، و30% من ماليزيا، و15% من سنغافورة، و8% من المغرب، و5% من الجزائر. وتم استيراد 54% من "الخضار" من المغرب و45% من هولندا.

حصة الواردات حسب الدولة (الفصل الأول 2022):

الرسم البياني ٦: الحبوب غير المصنعة

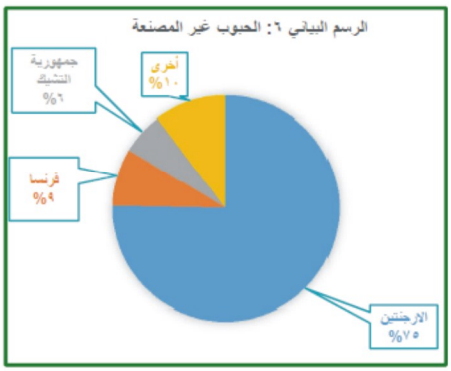

الرسم البياني ٧: السكر

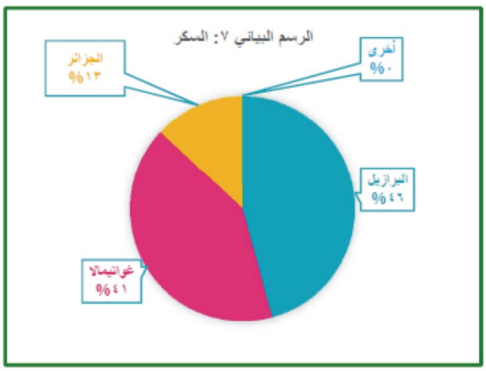

الرسم البياني ٨: الزيوت الغذائية

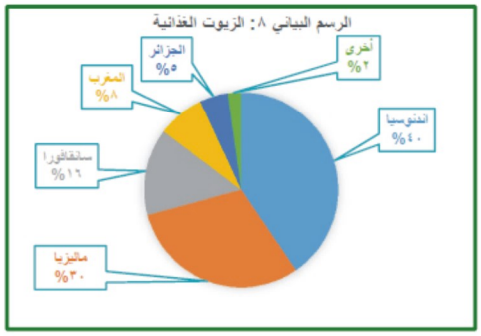

الرسم البياني ٩: الخضروات

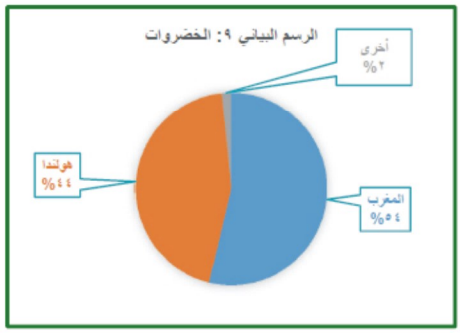

التضخم في موريتانيا خلال الفترة 2019-2022

ويعود التضخم في موريتانيا بالأساس إلى التضخم المستورد. فعندما يزيد مستوى الأسعار في منطقة اليورو مثلا كشريك أساسي لموريتانيا، ينعكس ذلك بصفة مباشرة على مستوى التضخم في بلادنا، حيث أن تطور الأسعار المحلية يرتبط بالأساس بمستويات أسعار المواد الغذائية لدى الشركاء الذين نستورد منهم هذه المواد، ويفسر هذا الارتباط بالأهمية النسبية لحجم المواد الغذائية في مجموع الواردات.

وعادة ما يتم الشعور بالزيادات في الأسواق العالمية بشكل عام دون تأخير في السوق المحلي بحدة أكبر. وبالمقابل، فنادرا ما يتم الشعور بالانخفاضات المسجلة في الأسواق الدولية على المستوى المحلي، خاصة على سعر التجزئة بسبب مضاربة التجار. ويترتب على ذلك أن التضخم ينشأ عن مفعول القصور الذاتي، وهو ما يعني أن ارتفاع الأسعار في الشهر المنصرم يقود تلقائيا إلى زيادة التضخم في الشهر الجاري.

ويقيس المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك تطور أسعار التجزئة لسلة من السلع والخدمات التي تم اقتنائها الأسر خلال فترتين مختلفتين. وبما أن سعر التجزئة مرتفع عموما (بشكل غير طبيعي) في السوق المحلية، فإنه يتفاعل بشكل ضعيف مع التغيرات في أسعار الجملة أو شبه الجملة ومع الانخفاض في الأسعار الدولية. ويظهر التحليل المقارن لتطور أسعار الجملة وشبه الجملة والتجزئة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2022 تغيرات متباينة لبعض المنتجات مثل الأرز والزيت والسكر والفواكه والقمح والحليب التي تعتبر منتجات استراتيجية.

4. إجراءات معالجة التضخم في موريتانيا

في إطار السعي لدعم الفئات الهشة، ومن أجل ضمان تموين السوق والحد من آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي، اتخذت الحكومة عدة إجراءات استعجالية وأخرى على المدى البعيد. فيما يخص الإجراءات الظرفية المتخذة - على المدى القصير- للحد من انعكاسات التضخم، نذكر، على سبيل المثال لا الحصر: عمليات رمضان، وبرنامج التحويلات النقدية، وعمليات توزيع الأسماك والمواد الغذائية وبيعها بأسعار مدعومة، وإعادة توجيه الدعم الموجه للمحروقات لتعزيز هذه الإجراءات. وفيما يتعلق بسياسات مكافحة التضخم، اتخذت السلطات العمومية جملة من الإجراءات الهيكلية تتعلق على وجه الخصوص بالسياسة النقدية، وسياسة الصرف والسياسة الضريبية والتجارية وتطوير الزراعة. أضف إلى ذلك إنشاء مركزية للشراء وتموين السوق بغية ضمان تموين البلاد من المواد الغذائية الأساسية وتثبيت الأسعار. وقد ساهمت جميع الإجراءات السالفة الذكر، المتخذة من طرف الحكومة، بشكل فعال في الحد من ارتفاع بعض السلع والخدمات الأساسية، مما انعكس إيجابا على القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الأكثر هشاشة.

إعداد : الحسين أعل - الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي
مراجعة لجنة القراءة

المفتشية الداخلية للوزارة تصدر دليل عمل للمفتش الداخلي

في إطار الجهود المبذولة لتمهين المصادر البشرية في قطاع الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية عموما، وفي مجال الرقابة الداخلية على وجه الخصوص، وتنفيذا لبرنامجها السنوي 2022 في محوره الرامي إلى دعم قدرات المفتشية، أصدرت المفتشية الداخلية للقطاع دليل المفتش الذي يعتبر أول جهد من نوعه في مجال رسم مسطرة إجراءات التفتيش الداخلي، بالنسبة للوزارة و تضمن هذا الدليل 4 فصول: يعطي أولها نبذة عامة عن مختلف وظائف الرقابة، ويعالج ثانيها مسائل تحضير وبرمجة بعثات التفتيش، بينما يعالج الثالث المنهجية والمراحل ووسائل أداء مهام التفتيش، أما الرابع والأخير فهو يتضمن وصفا لكيفية إعداد وتحرير تقرير التفتيش.

وقد تم التنويه في توطئة الكتاب إلى أن دليل المفتش الداخلي يعتمد المواصفات والمقاييس الدولية في مجالات التدقيق والرقابة الداخلية ومن النصوص الوطنية المعمول بها.

البعد الاقتصادي في خطاب
رئيس الجمهورية بمناسبة الذكرى 62 لعيد الاستقلال الوطني

لا يخفى عليكم ما يمر به العالم اليوم، من ظرف استثنائي، تزاحم فيه الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية الآثار الهدامة لتنامي العنف، والتطرف، والانعكاسات الكارثية، لجائحة كوفيد 19، وما أدت إليه الأزمة الأوكرانية، من إرباك لسلاسل التموين، وأزمة غذائية حادة، وارتفاع مذهل لأسعار الطاقة، والمواد الغذائية ينذر بركود اقتصادي شامل.

لقد ضربت هذه الأزمات المتزامنة، اقتصادات العالم، وخاصة اقتصادات الدول النامية، في الصميم، وأضعفت قدرة المنظومات الاقتصادية والاجتماعية على الصمود.

وعلى الرغم من ذلك، فقد استطعنا، أن نحقق نموا اقتصاديا في حدود 5.3% برسم سنة 2022، وما ذاك إلا بحول الله وقوته، ثم بفضل محافظتنا على سياسة نقدية، تعزز الانتعاش الاقتصادي، وتسييرنا المحكم لسعر الصرف، والاحتياطات، وتعاملنا الناجع مع المديونية التي كان مستواها، البالغ الارتفاع، يرهق اقتصادنا ويعيق، على نحو شبه كامل، قدرتنا على النفاذ الى التمويلات الأجنبية.

ويعود الفضل كذلك في إحراز هذه النتائج إلى ما بادرنا إليه، ما إن أخذت أزمة كوفيد 19 في التراجع، من وضع برنامج للإقلاع الاقتصادي، يعمل على تدارك ما أبانت عنه تلك الأزمة، من اختلالات هيكلية، في منظومتنا الاقتصادية، ومن حاجة ماسة، إلى ترقية القطاعات الإنتاجية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإكتفاء الذاتي الغذائي، وتحسين البنى التحتية، وتوفير النفاذ الشامل، إلى الخدمات الأساسية، من كهرباء وماء، وصحة.